

واحد فقط وكذا الكثر منه لكن بشرط ان لا يزيد الساقط في موضع على واحد فهو على هذا مبين لكل من الحقوق والمرسل والعقل والمقطع ع فصلت النقطة بينه وبين المقطوع لانه اعني المقطوع من مباحث المتن كما تقدم والمنقطع من مباحث الاسناد

ان يسقط اثنان من الاسناد : فغضل كذا الى الرباوي

العقل بفتح الصاد من اعضله فلان اعياه امره فهو محض اي معينا فكان الحدث الذي حدث به اعضله وعياه فلم ينفع به من يريه عند وهو ما سقط منه اثنان فاكثرت بشرط التوالي في اي موضع من الاسناد وان تعددت المواضع وسوا كان الساقط الصحابي والتابعي او غيرهما كقول مالك وغيره من اتباع التابعين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكقول الشافعي وغيره من الطبقة الثالثة لها قال ابو بكر وقال عمر رضي الله عنهما فيبينه وبين المعلق عموم وخصوص وجهي وذلك لان المعلق يختص بما كان السقط فيه من اول السند وسوا كان الساقط فيه واحدا او اكثر ولو لكل حال بان اقتصر على النبي صلى الله عليه في المرفوع او على الصحابي في الموقوف فيجتمعت حيث السقط اثنان فاكثر من مبادئ السند وينفرد المعلق حيث الساقط واحد من مبادئه والعقل يوقر فيما بعد الاول

وسن روين عن لقي او عاصم : هو موهوم فلتد ليس سري

وهو نوادك وبعد القطر : ما اختلف فيه على شيخ دريب

ذكر الناظم في هذين البيتين نوعين الاول المدلس بفتح اللام من اللبس بالتحريك وهو اختلاط الظلام سمي به هذا النوع لانه كنفاهيم الظلم امره على الواقف عليه والراوي الفالح يقال فيه مدلس بكسر اللام

انه طاعة له ولرسوله او معصية كقول علي رضي الله عنه من صل يوم النكاح فقد عصى ابا القاسم لان الظاهر ان ذلك تلقاه عنده صلى الله عليه واما المقطوع فهو الموقوف على التابعي قولاً او فعلاً وادرج فيه الى افظا بجز ما جاء عن دون التابعي واستعمله الشافعي ثم الطبراني في المنقطع وليس به كما سياتي وهو استعمال سابق على اصطلاحهم وعلى كل حال ليس بمتحمة

وخصصوا الموقوف بالصلح : وفي سوام ذكر واصحابه

الموقوف هو الروي عن الصحابة رضي الله عنهم قولاً لهم او فعلاً او توقيفاً متصلاً كان او منقطعاً نظير ما مر في المرفوع ويستعمل فيبين سوام من التابعين فمن بعدهم كقولهم ابا صحابه فيقال وقته فلان على المرفوع ونحو ذلك ويقال عند بعض الفقهاء للموقوف والمقطع الاثر والمرفوع الخبر وعند بعضهم اي الحديث يقال الاثر لكل من الثلاثة ذكر ذلك النووي وغيره

منقطع ما فيه شخص منهم : او يسقط الناقل شخصاً منهم

اختلفوا في نوعي المنقطع نوعه الناظم بتواجمه بانه ما جاء في اسناد شخص منهم كان يقول في الاسناد عن رجل او عن شيخ او نحو ذلك او اسقط ناقله شخصاً من الرواة بان لم يذكره اصلاً وقال الامام النووي الصحيح في تعريفه هو ما ذهب اليه اكثر الفقهاء والخطيب وابن عبد البر وغيرهم من الحديثين انه ما اتصل اسناده على اي وجه كان انقطع فيه المرسل والعقل والمعلق قال اكثر ما يستعمل في روايه من دون التابع عن الصحابي كما ذكره ابن عمر قال الحافظ الصحابي الخلف من الخلاف في المنقطع انه ما سقط منه خبر قبل الوصول الى الصحابي

واحد